

Distr.: General
14 April 2022
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف



الاجتماع الثاني والثلاثون

نيويورك، 13-17 حزيران/يونيه 2022

البند 11 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بميزانية المحكمة

الدولية لقانون البحار: تقرير عن المسائل المتعلقة بميزانية

الفترتين الماليتين 2019-2020 و 2021-2022

تقرير عن المسائل المتعلقة بميزانية الفترة المالية 2021

يعرضه مسجل المحكمة الدولية لقانون البحار

أولا - تقرير أداء الميزانية المؤقت لعام 2021

1 - في كانون الأول/ديسمبر 2020، وافق اجتماع الدول الأطراف الثلاثون على رصد مبلغ مدرج في الميزانية قدره 24 155 000 يورو لفترة الميزانية 2021-2022 (SPLOS/30/17، الفقرة 1). وشمل هذا المبلغ اعتمادا قدره 4 500 700 يورو في إطار الجزء جيم من الميزانية، التكاليف المتصلة بالقضايا، لتغطية التكاليف المتعلقة بالقضية رقم 28 (النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)) والقضية رقم 29 (قضية ناقلة النفط "سان بيدرو بيو" (رقم 2) (سويسرا/نيجيريا))، ولتمكين المحكمة الدولية لقانون البحار من البت في اثنتين من القضايا العاجلة في الفترة 2021-2022. وقرّر الاجتماع أيضا أن يُستخدم في تحديد معدل الأنصبة المقررة على الدول الأطراف لأغراض تمويل ميزانية المحكمة للفترة 2021-2022 معدلٌ أدنى قدره 0,01 في المائة ومعدلٌ أقصى قدره 22 في المائة (SPLOS/322، الفقرة 8). ووفقا للمادة 5-3 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تحدد الأنصبة المقررة على الدول الأطراف على أساس نصف الميزانية لكل سنة من سنتي فترة الميزانية. وبناء على ذلك، يستند تقرير أداء الميزانية المؤقت لعام 2021 أيضا إلى نصف الميزانية المعتمدة (12 077 500 يورو).



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 2 - وكما هو مبين في تقرير أداء الميزانية المؤقت للفترة المالية 2021 (انظر المرفق الأول)، يبلغ إجمالي النفقات للفترة ما قدره 8 994 216 يورو، وهو ما يمثل 74,47 في المائة من إجمالي الاعتمادات.
- 3 - وكما ذكر أعلاه، تضمن مقترح ميزانية الفترة 2021-2022 مخصصات للقضية رقم 29. وبناء على طلب الطرفين، شُطبت القضية رقم 29 من قائمة القضايا المعروضة على المحكمة بأمر من رئيس المحكمة مؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2021. ولم تعقد أي اجتماعات بشأن القضية رقم 29 في عام 2021. وبذلك كانت النفقات الممولة من ميزانية المحكمة المتعلقة بالقضايا لعام 2021 عند مستوى منخفض جدا. وسيعاد الرصيد غير المستخدم من الميزانية المتعلقة بالقضايا إلى الدول الأطراف مع الفائض النقدي من الفترة المالية 2021-2022. وسيتم التعامل مع القضية رقم 28 في عامي 2022 و 2023.
- 4 - وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يتمكن جميع القضاة من السفر شخصيا إلى هامبورغ، بألمانيا، لحضور الدورة الحادية والخمسين للمحكمة في آذار/مارس 2021. ونتيجة لذلك، يبين أداء ميزانية عام 2021 نقصا في الإنفاق في إطار بندي الميزانية "البدايات الخاصة" (84 828 يورو) و "السفر لحضور الدورات" (64 235 يورو) في إطار الباب 1، القضاة. وفي حين أدت الجائحة إلى تحقيق بعض الوفورات في إطار بند الميزانية "السفر لحضور الدورات"، أسفر تنظيم اجتماعات معقودة بالحضور الشخصي والافتراضي عن بعض النفقات الإضافية في إطار بنود الميزانية "الموظفون المؤقتون للاجتماعات"، و "استئجار المعدات وصيانتها"، و "الاتصالات"، و "شراء المعدات".
- 5 - وببين الباب 5، السفر في مهام رسمية، نقصا في الإنفاق بقيمة 69 208 يورو، نتيجة للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.
- 6 - وفي إطار الباب 7، نفقات التشغيل، يبين بند الميزانية "الاتصالات" زيادة في الإنفاق قدرها 2 574 يورو، وببين بند الميزانية "الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)" زيادة في الإنفاق قدرها 47 642 يورو.
- 7 - ويغطي بند الميزانية "الاتصالات" رسوم خدمات الهاتف والإنترنت والموقع الشبكي والبريد الإلكتروني والبريد السريع. وقد زادت قيم هذه الرسوم، مما أدى إلى زيادة في الإنفاق.
- 8 - ففي عام 2014، شرع البنك المركزي الأوروبي في تحميل البنوك التجارية فوائد على ودائعها النقدية، وفي عام 2019، شرع دويتشه بنك ومعظم البنوك التجارية الأخرى في ألمانيا وفي بلدان أخرى في منطقة اليورو في تحميل تلك الرسوم على عملائها. ونتيجة لذلك، حُملت المحكمة فوائد على أموالها النقدية منذ نيسان/أبريل 2020. ولم تنص ميزانية الفترة 2021-2022 على هذه الرسوم، حيث أن تطبيقها لم يبدأ إلا بعد اعتماد الميزانية. وسيواصل البنك فرض فوائد على الودائع النقدية، ولا توجد حاليا خيارات لخفض هذه الرسوم. وخلال عام 2021، دفعت المحكمة ما قدره 38 900 يورو كفاائدة على الودائع النقدية. وسيُنق المخصص المعتمد لفترة الميزانية 2021-2022 في إطار بند الميزانية "الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)" في نهاية فترة الميزانية.
- 9 - وفي نهاية السنة الأولى من فترة الميزانية 2021-2022، بلغ معدل الأداء 74,47 في المائة. وسيصدر التقرير النهائي بعد نهاية فترة الميزانية المؤلفة من سنتين.

ثانيا - تقرير عن الاجراءات المتخذة عملا بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار

ألف - الفائض النقدي من الفترة المالية 2019-2020

زيادة الإيرادات عن النفقات

10 - في حزيران/يونيه 2021، أحاط اجتماع الدول الأطراف الحادي والثلاثون علما (انظر SPLOS/31/9، الفقرة 28) بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية 2019-2020 (SPLOS/31/4)، الذي قدمته إليه المحكمة. واستنادا إلى هذا التقرير، فإن الزيادة النهائية للإيرادات عن النفقات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 بلغت 607 346 يورو.

11 - وكما هو مبين في التقرير المتعلق بمسائل الميزانية للفترة المالية 2019-2020 (انظر SPLOS/31/3، الفقرة 2)، يبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة 19 922 264 يورو، وهو ما يمثل 97,08 في المائة من مجموع المخصصات (20 521 200 يورو).

باء - الفائض النقدي المؤقت

12 - وفقا للمادة 4-4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، يتحدد الفائض النقدي المؤقت بحساب الفرق بين الرصيد الدائن (الاشتراكات المقررة المقبوضة بالفعل، والإيرادات المتنوعة المقبوضة، والاعتمادات الإضافية) والرصيد المدين (المدفوعات المصروفة من الاعتمادات والمخصصات المقررة للالتزامات غير المصفاة). وبالنسبة للفترة المالية 2019-2020، تبلغ الزيادة في الإيرادات عن النفقات ما مقداره 607 346 يورو، وتُحسب على النحو التالي (باليورو):

الرصيد الدائن	20 529 609
الرصيد المدين	(19 922 263)
زيادة الإيرادات عن النفقات	607 346

13 - وعملا بالمادة 3-4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، يُخصم مبلغ الاشتراكات غير المسددة من هذا الرصيد. وعلى هذا الأساس، حُدد الفائض النقدي المؤقت للفترة المالية 2019-2020 في مبلغ 706 854 يورو. وقد استند هذا المبلغ إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي للفترة المالية 2019-2020، مشفوعا بالبيانات المالية للمحكمة (SPLOS/31/4)، ويُحسب على النحو التالي (باليورو):

الرصيد الدائن	20 529 609
الرصيد المدين	(19 922 263)
إلغاء التزامات الفترة 2017-2018 المعادة مع الفائض النقدي للفترة 2017-2018	(25 109)
الاشتراكات غير المسددة للفترة 2019-2020	(1 289 091)
الفائض النقدي المؤقت	(706 854)

جيم - الفائض النقدي

14 - وفقا للمادة 4-4 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، يتقرر الفائض النقدي بأن تقيّد في حساب الفائض النقدي المؤقت أي متأخرات من الاشتراكات عن الفترات السابقة تُسدّد خلال فترة الميزانية وأي وفورات متحققة من الأموال المخصصة للالتزامات غير المصفاة لفترة الميزانية.

15 - وقد بلغ الفائض النقدي لفترة الميزانية 2019-2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما مقداره 384 387 يورو، ويُحسب على النحو التالي:

الفائض النقدي المؤقت وقدره - 706 854 يورو + متأخرات من اشتراكات الفترات السابقة تم استلامها في عام 2021 بمبلغ قدره 1 043 325 يورو + وفورات من الاعتمادات المدرجة من الالتزامات غير المصفاة، وقدرها 47 917 يورو = الفائض النقدي البالغ 384 387 يورو.

16 - وفي شباط/فبراير 2022، استعرض مراجع الحسابات الخارجي الفائض النقدي، على النحو المبين في الفقرة 15. وفي 3 آذار/مارس 2022، أقرّ مراجع الحسابات بأن الفائض النقدي لفترة المالية 2019-2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 بلغ 384 387 يورو (انظر المرفق الثاني).

دال - إعادة الفائض النقدي

17 - وفقا للمادة 4-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيعاد الفائض النقدي على النحو التالي:

(أ) تقسيم الفائض النقدي: يقسم الفائض النقدي، المحدد على النحو المبين أعلاه، بين الدول الأطراف وفقا لنسب اشتراكاتها المحددة للفترة المالية 2019-2020، التي يتعلق بها الفائض؛

(ب) إعادة الفائض النقدي: سيستخدم الفائض النقدي للفترة المالية 2019-2020 المقسم على الدول الأطراف كما يلي:

1' يُعاد إلى الدول الأطراف، بشرط أن تكون قد سددت اشتراكاتها عن الفترة المالية 2019-2020 بالكامل؛

2' يُستخدم في المقام الأول لتصفية أي متأخرات من الاشتراكات، كليا أو جزئيا؛

(ج) الاحتفاظ بالفائض النقدي الذي قُسم ولكن لم يُعد: يحتفظ مسجل المحكمة بأي فائض نقدي قُسم على الدول الأطراف ولكن لم يُعد إليها بسبب عدم سداد الاشتراكات عن فترة الميزانية المعنية كليا أو لسدادها جزئيا، إلى حين سداد الاشتراكات عن فترة الميزانية تلك بالكامل.

18 - ووفقا للمادة 4-5 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيعاد الفائض النقدي البالغ 384 387 يورو لفترة الميزانية 2019-2020 ويخصم من اشتراكات الدول الأطراف لعام 2023 وللوفورات السابقة، حيثما ينطبق ذلك.

هاء - استثمار أموال المحكمة

19 - فيما يتعلق باستثمار أموال المحكمة، تنص المادة 9 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة على ما يلي:

9-1 للمسجل أن يوظف أموال المحكمة التي لا تكون لازمة لتلبية الاحتياجات الفورية في استثمارات قصيرة الأجل تتسم بالحذر، ويقوم بصورة دورية بإبلاغ المحكمة واجتماع الدول الأطراف بتلك الاستثمارات.

...

9-2 تُقَيّد الإيرادات المتأتية من الاستثمارات كرسيد في حساب إيرادات الاستثمار أو حسبما تنص عليه القواعد المتعلقة بكل صندوق أو حساب.

20 - وخلال الفترة المالية 2021، لم يقدم البنك الذي تتعامل معه المحكمة أي فائدة على الاستثمارات قصيرة الأجل التي تقل عن 12 شهرا، وهي الفترة القصوى المسموح بها للاستثمارات بموجب المادة 109-1 من النظام المالي والقواعد المالية. وكما هو مبين في الفقرة 8، شرع دويتشه بنك في فرض فائدة على الودائع النقدية للمحكمة في نيسان/أبريل 2020 وسيواصل القيام بذلك في عام 2022. وستواصل المحكمة استكشاف الخيارات المتاحة لتجنب تلك الرسوم أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

واو - الصندوق الاستثماري لقانون البحار التابع للمحكمة الدولية لقانون البحار

21 - وافقت المحكمة في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في أيلول/سبتمبر 2009 على اقتراح المسجل إنشاء صندوق استثماري لقانون البحار وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وقد أنشأ المسجل الصندوق الاستثماري الجديد للمحكمة الدولية لقانون البحار لدى مصرف دويتشه بنك في هامبورغ. والغرض من هذا الصندوق الاستثماري هو تشجيع النهوض بالموارد البشرية في البلدان النامية في مجال قانون البحار وفي الشؤون البحرية عموماً. وستستخدم المساهمات في الصندوق الاستثماري لتقديم مساعدة مالية لمقدمي الطلبات من البلدان النامية للمشاركة في برنامج التدريب الداخلي في المحكمة وفي الأكاديمية الصيفية.

22 - ووردت، بين عامي 2009 و 2020، عدة مساهمات إلى الصندوق الاستثماري من مصادر مختلفة (معهد كوريا البحري وقبرص والصين وشركة كورويند). وخلال الفترة المالية 2021، تم تلقي مساهمتين من معهد كوريا البحري بمبلغ 15 000 يورو لكل منهما ومساهمة من قبرص بمبلغ 15 000 يورو. وخلال الفترة المالية نفسها، استخدم الصندوق الاستثماري لدعم برنامج التدريب الداخلي للمحكمة وتقديم المساعدة المالية للمتدربين القادمين من البلدان النامية. ويرد فيما يلي موجز لأداء الصندوق الاستثماري لعام 2021 (بال يورو):

الإيرادات	45 000
النفقات المتعلقة بالمشاركين والأنشطة المأذون بها	(9 161)
الفائض للفترة	35 839
الفائض من فترات سابقة	202 792
المجموع	238 631

زاي - الصندوق الاستثماري لمؤسسة نيبون

- 23 - في آذار/مارس 2007، وقَّعت المحكمة مع مؤسسة نيبون اتفاق منحة مؤسسة نيبون. وعملاً بهذا الاتفاق، تبرعت مؤسسة نيبون بمبلغ قدره 200 000 يورو في البرنامج المشترك بين المؤسسة والمحكمة الدولية لقانون البحار لبناء القدرات والتدريب على تسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- 24 - ووفقاً للمادة 5-6 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ لاحقاً صندوق استثماري، وفتح حساب مصرفي خاص باليورو أطلق عليه اسم "منحة مؤسسة نيبون" لدى مصرف دويتشه بنك. والغرض من المنحة هو تمويل نفقات المشاركين القادمين من البلدان النامية في البرنامج المذكور أعلاه.
- 25 - ومنذ عام 2007، قدمت مؤسسة نيبون مساهمات سنوية في المنحة بلغ مجموعها 3 356 310 يورو (بما في ذلك مساهمة بمبلغ 230 000 يورو في آذار/مارس 2021 لبرنامج الفترة 2021-2022). ويرد أدناه أداء منحة مؤسسة نيبون حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (باليورو)، وفقاً للمادة 5-6:

الإيرادات	230 000
النفقات المتعلقة بالمشاركين والأنشطة المأذون بها	(188 566)
الفائض للفترة	41 434
الفائض من فترات سابقة	131 260
إعادة الفائض	(58 020)
المجموع	117 650

حاء - الصندوق الاستثماري لجمهورية كوريا

- 26 - في 28 شباط/فبراير 2020، تلقت المحكمة تبرعاً من جمهورية كوريا بمبلغ 195 595 دولاراً. وتم تلقي مساهمة أخرى من جمهورية كوريا بمبلغ 176 033 دولاراً في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونُقل المبلغان إلى حساب مصرفي منفصل وحُولاً إلى مبلغٍ 171 831 يورو و 148 014 يورو، على التوالي. وفتح الصندوق الاستثماري لإتاحة المساعدة المالية لتنظيم حلقة عمل المحكمة الدولية لقانون البحار للمستشارين القانونيين (برعاية جمهورية كوريا). وكان من المقرر تنظيم حلقة العمل تلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بيد أنه تعين تأجيلها بسبب جائحة كوفيد-19. ويرد أدناه موجز لأداء الصندوق الاستثماري (باليورو):

الإيرادات	148 014
الإنفاق	(5 549)
الفائض للفترة	142 465
الفائض من فترات سابقة	171 603
المجموع	314 068

المرفق الأول

تقرير أداء الميزانية المؤقت للفترة المالية 2021 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(باليورو)

الجزء/ الباب	وجه الانفاق	الميزانية المعتمدة لعام 2021	نفقات عام 2021	رصيد عام 2021	مجموع النفقات/ الميزانية المعتمدة (بالنسبة المئوية)
ألف	النفقات المتكررة				
1	القضاة	2 406 100	2 198 399	207 701	91,37
1-1	البدلات السنوية	1 748 500	1 727 200	21 300	98,78
2-1	البدلات الخاصة	467 300	382 472	84 828	81,85
3-1	السفر لحضور الدورات	149 400	85 165	64 235	57,00
4-1	التكاليف العامة	40 900	3 562	37 338	8,71
2	نظام المعاشات التقاعدية للقضاة	984 600	956 709	27 891	97,17
3	تكاليف الموظفين	4 374 300	3 884 055	490 245	88,79
1-3	الوظائف الثابتة	3 000 100	2 722 500	277 600	90,75
4-3	تكاليف الموظفين العامة	1 135 100	1 001 988	133 112	88,27
5-3	العمل الإضافي	12 500	6 767	5 733	54,14
6-3	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	124 350	109 308	15 042	87,90
7-3	المساعدة المؤقتة العامة	58 950	32 993	25 957	55,97
8-3	التدريب	43 300	10 499	32 801	24,25
4	بدل التمثيل	6 700	6 414	286	95,73
5	السفر في مهام رسمية	92 500	23 292	69 208	25,18
6	الضيافة	7 350	3 206	4 144	43,62
7	نفقات التشغيل	1 702 850	1 690 205	12 645	99,26
1-7	صيانة أماكن العمل (بما يشمل الأمن)	1 322 350	1 282 431	39 919	96,98
2-7	استئجار المعدات وصيانتها	194 750	186 157	8 593	95,59
3-7	الاتصالات	97 050	99 624	-2 574	102,65
4-7	الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	18 550	66 192	-47 642	356,83
5-7	اللوازم والمواد	62 800	55 801	6 999	88,86
6-7	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	7 350	0	7 350	0,00
8	تكاليف المكتبة وما يتصل بها	174 000	161 849	12 151	93,02
1-8	المكتبة - شراء الكتب والمنشورات	133 000	132 246	754	99,43
3-8	الطباعة والتجليد الخارجيان	41 000	29 603	11 397	72,20
باء	النفقات غير المتكررة				
9	الأثاث والمعدات				

الجزء/ الباب	وجه الانفاق	الميزانية المعتمدة لعام 2021	نفقات عام 2021	رصيد عام 2021	مجموع النفقات/ الميزانية المعتمدة (بالنسبة المئوية)
1-9	شراء المعدات	78 750	35 710	43 040	45,35
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا	2 250 350	34 377	2 215 973	1,53
12	القضاة	1 636 700	5 987	1 630 713	0,37
1-12	البدلات الخاصة	1 261 700	0	1 261 700	0,00
2-12	تعويضات القضاة المخصصين	165 800	0	165 800	0,00
3-12	سفر القضاة لحضور الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصصون	209 200	5 987	203 213	2,86
13	تكاليف الموظفين	613 650	28 390	585 260	4,63
1-13	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	588 650	28 042	560 608	4,76
2-13	العمل الإضافي	25 000	348	24 652	1,39
	المجموع	12 077 500	8 994 216	3 083 284	74,47

المرفق الثاني

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المقدم إلى المحكمة الدولية لقانون البحار،

لقد راجعنا الفائض النقدي المرفق بما فيه المعلومات المناظرة (المشار إليه فيما بعد بعبارة "الفائض النقدي") للمحكمة الدولية لقاع البحار، هامبورغ، ألمانيا، لفترة السنتين المالية 2019-2020، المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إدارة المحكمة الدولية لقانون البحار (المشار إليها فيما بعد بعبارة "المحكمة") مسؤولة عن إعداد الفائض النقدي وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. والإدارة مسؤولة أيضاً عن اتخاذ إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد فائض نقدي خال من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناجمة عن الغش أو عن الخطأ.

مسؤولية مراجع الحسابات

مسؤوليتنا هي أن نُبدي رأياً بشأن الفائض النقدي. وقد اضطلعنا بمراجعة الفائض النقدي وفقاً للمعايير الألمانية المقبولة عموماً لمراجعة البيانات المالية الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا (Institut der Wirtschaftsprüfer in Deutschland e. V)، دوسلدورف. وتلك المعايير تقتضي منا أن نمثل للمتطلبات المهنية الأخلاقية وأن نخطط لمراجعة الحسابات ونضطلع بها من أجل التأكد بشكل معقول من خلو الفائض النقدي من الأخطاء الجوهرية.

وتتطوي مراجعة الحسابات على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة من مراجعة الحسابات بشأن مبالغ الفائض النقدي والمعلومات المناظرة لها. وتتوقف الإجراءات المختارة على تقدير مراجع الحسابات. ويشمل ذلك تقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في الفائض النقدي، سواء أكانت تلك الأخطاء ناجمة عن الغش أو عن الخطأ. وعندما يضطلع المراجع بتقييم هذه المخاطر، فهو ينظر في إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فيما يتعلق بإعداد المحكمة للفائض النقدي، من أجل أن يحدد إجراءات لمراجعة الحسابات تناسب الظروف، ولكن ليس من أجل أن يُبدي رأياً بشأن مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية التي تطبقها المحكمة. وتشتمل مراجعة الحسابات أيضاً على تقييم لمدى سلامة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تُعدّها الإدارة، وتشتمل كذلك على تقييم للعرض العام للفائض النقدي.

ونرى أن الأدلة التي حصلنا عليها في عملية مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لتوفير أساس نبني عليه رأينا كمراجع للحسابات.

الرأي

نحن نرى، بناءً على نتائج مراجعتنا للحسابات، أن الفائض النقدي للمحكمة الدولية لقاع البحار، هامبورغ، ألمانيا، لفترة السنتين المالية 2019-2020 المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 قد أُعدّ، من جميع جوانبه الجوهرية، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، هو والمعلومات المناظرة له.

الأساس المحاسبي وتقييد الاستخدام

بدون أن نُعدّل رأيًا، نُوجّه الانتباه إلى النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، التي تُبَيّن الأساس المحاسبي. ويُعدّ الفائض النقدي من أجل الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية المشار إليها أعلاه. ونتيجةً لذلك، يحتمل أن يكون الفائض النقدي غير مناسب لغرض آخر.

تقييد التوزيع وتوضيح حدود المسؤولية

تقريرنا موجه للمحكمة ولإجتماع الدول الأطراف، دون سواهما. ولا يجوز أن يُستخدَم تقريرنا لأغراض أخرى أو يُوزَّع على أطراف أخرى دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

وقد أعددنا هذا التقرير حصراً على أساس تعاقد المحكمة معنا. والخدمات التي قدمناها للمحكمة، في إطار هذا التعاقد، تخضع للشروط والأحكام الخاصة لشركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (Wirtschaftsprüfungsgesellschaft BDO AG)، وتخضع كذلك لشروط التعاقد العامة لمراجعي الحسابات العموميين الألمان (Wirtschaftsprüfer) وشركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية (Wirtschaftsprüfungsgesellschaften) المؤرخة 1 آذار/مارس 2021.

لوبيك، 3 آذار/مارس 2022

شركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft)

(توقيع) الدكتور رالف فيسمان

(توقيع) ماركو لوثي

مراجع حسابات عمومي (Wirtschaftsprüfer)

مراجع حسابات عمومي (Wirtschaftsprüfer)

التذييلات

الفائض النقدي للفترة المالية 2019-2020 للمحكمة الدولية لقانون البحار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر أدناه)

الشروط والأحكام الخاصة لشركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (لم تُستنسَخ؛ للاطلاع على نصها، انظر [SPLOS/30/3](#)، المرفق الأول، التذييل الثاني)

شروط التعاقد العامة لمراجعي الحسابات العموميين الألمان وشركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية المؤرخة 1 آذار/مارس 2021 (لم تُستنسَخ؛ للاطلاع على نصها، انظر [SPLOS/30/3](#)، المرفق الأول، التذييل الثالث)

المحكمة الدولية لقانون البحار: الفائض النقدي للفترة المالية 2019-2020

(باليورو)

الفائض النقدي المؤقت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	
607 346	الزيادة النهائية للإيرادات عن النفقات في الفترة 2020-2019
(25 109)	إلغاء التزامات الفترة 2018-2017 المعادة مع الفائض النقدي للفترة 2018-2017
(1 289 091)	المساهمات المستحقة القبض من الدول الأطراف فيما يتعلق بالفترة 2020-2019
(706 854)	الفائض النقدي المؤقت للفترة 2020-2019
الفائض النقدي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	
1 043 325	المساهمات من الفترات السابقة الواردة في عام 2021
47 917	الوفورات التي تحققت من التزامات الفترة 2020-2019
384 387	الفائض النقدي للفترة 2020-2019 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021